

الحزب انخرط في مشروع التنمية المستدامة خاصة في البوادي وجعل من المكاتب المحلية مؤسسة تعمل عن قرب مع الساكنة وتساعد في تلبية حاجياتها الملحة والضرورية

الحركة الشعبية تسعى إلى تقليص الفوارق الإجتماعية والحفاظ على الموروث الثقافي لكل منطقة وإدماج المرأة في النسيج المجتمعي القروي وحمايتها من كل أشكال العنف والامية

الأخ شكيب بورقية: الحركة الشعبية تؤمن بحق الآخر في الاختلاف والتعبير عن الرأي

بورقية: صليحة بجراف

اعتبر الأخ شكيب بورقية، عضو المكتب السياسي، الحديث عن الحركة الشعبية، بمثابة حديث عن مؤسسة الفعل السياسي بالمغرب ما بعد الاستقلال، بعد فترة سياسية قضاها المغرب ما بين الكفاح المسلح والمقاومة والعمل السياسي والدبلوماسي عن طريق كتلة العمل الوطني التي كانت عبارة عن جبهة تضم خيرة المناضلين الوطنيين الغيورين من مختلف المشارب السياسية، هذه النخبة يوضح الأخ بورقية التي لا ننكر بأنها قادت مفاوضات استقلال المغرب مع المستعمر ولكنها مع كامل الأسف تولدت لديها رغبة في السيطرة على الحياة السياسية بالمغرب بعد الاستقلال وفرض هيمنة الحزب الوحيد باعتبارها "صاحبة فضل على المغرب في استقلاله"، وتمشيا مع موضة العصر التي كانت آنذاك تعرف سيطرة العديد من الأحزاب على الأنظمة والتحكم فيها بقبضة من حديد.



مهامنا خاصة أن الإكراهات - يوضح الأخ بورقية التي كانت مطروحة كلها تصب في سن سياسة التقويم الهيكلي والتوازنات المالية والماكرواقتصادية لتجنب المغرب السكتة القلبية، وكان ذلك لابد أن نعترف به على حساب الجانب الإجتماعي الذي نحن مدعوون اليوم إلى الاهتمام به وراء صاحب الجلالة وإلى جانب مؤسسات إجتماعية أخرى تعنى بهذا الجانب.

والمتنبهون لمسار الحركة الشعبية كمؤسسة سياسية بلاحظون - يقول الأخ بورقية بأن برامج الحزب قد انخرطت في مشروع التنمية المستدامة خاصة في البوادي وجعلت من المكاتب المحلية مؤسسة تعمل عن قرب مع الساكنة وتساعد في تلبية حاجياتها الملحة والضرورية والعمل على تقليص الفوارق الإجتماعية والحفاظ على الموروث الثقافي، لكل منطقة وإدماج المرأة في النسيج المجتمعي القروي وحمايتها من كل أشكال العنف والامية واعتماد مقاربة تشاركية مبنية على الأولويات وتطوير الكفاءات المحلية خاصة النسوية التي خصص لها الحزب نسبة 15 في المائة داخل الهياكل ويرجع لهذه الغاية العديد من الدورات التكوينية لإعدادها لتحمل المسؤولية إلى جانب إخوانها المناضلين.

الديمقراطية التي يمر منها المغرب في عهد جلالة الملك محمد السادس، لجمع شمل الحركة الشعبية من جديد ورس صفوحها واستجماع قواها وطاقتها في المؤتمر الاندماجي المنعقد يومي 24 و 25 مارس من سنة 2006، كخطوة أولى على أساس جمع كل أبناء الحركة الشعبية في خطوة ثانية لاسترجاع الماضي المجيد لهذا الحزب وللجواب مع الرغبة الملكية التي عبر عنها صاحب الجلالة الملك محمد السادس في خلق تقاطعات سياسية قوية تجمع المشهد السياسي المغربي ما بين اليمين والوسط، لتشكّل قوة اقتراحية وتشاركية فعالة في صلب المجتمع المغربي وأداة دبلوماسية موازية إلى جانب كل المؤسسات المعنية بالعديد من الملفات المهمة والحساسة التي ترسم معالم مستقبل المغرب العصري الحديث والمنفتح على جميع الأحزاب السياسية المغربية بدون مزايدات أو ديمagogية أو حسابات ضيقة تملئها مصالح شخصية ضيقة أو استحقاقات، وإيماناً من الحركة الشعبية بضيف الأخ بورقية بأن الإنقسامات السياسية لن تفيد في شيء بل ستضعف العمل السياسي وتصنع خريطة سياسية يصعب معها التداول على الحكم والاحتكام إلى المنهجية الديمقراطية...

الوفاء للمبادئ والمناضلين

وقال عضو المكتب السياسي إن الحركة الشعبية كانت سباقة إلى ترك فرص التنسيق والإشتغال الحر والمسؤول لكل مناضليها الذين تحملوا مسؤولية بعض المجالس المنتخبة إيماناً منها بخصوصية كل منطقة والتحالفات السياسية التي تتطلبها خدمة مصالح المواطنين التي من أجلها وحت الحركة الشعبية، لأنها تؤمن بأن العمل السياسي الحقيقي والصادق هو الذي يؤدي ضمناً إلى ممارسة الحكم من مواقع المسؤولية للتعبير عن إرادة المواطنين بكل صدق لإعطاء العمل السياسي مدلوله الحقيقي ووضع على قاعدة الأخلاق المتعارف عليها، وإن كانت الحركة الشعبية كحزب من الناحية المنهجية الديمقراطية لم تكن تتحمل مسؤولية أية حكومة من الحكومات التي تعاقبت على الشأن السياسي بالمغرب لأن مشاركتها كانت استجابة لرغبة ملكية ضمن حكومة إئتلاف وطني، وأحياناً إلى جانب التكنوقراط ووزارات السيادة وكان عدم الانسجام السياسي بين مكونات هذه الحكومات ينعكس على دورنا وعلى

وقال الأخ بورقية إن هذا الوضع استوجب تظافر جهود بعض المناضلين الأحرار والمتشبعين بالفكر الليبرالي الحر المنبثق عن بعض الحركات التحريرية في أمريكا اللاتينية وأوروبا وإفريقيا السوداء، ومن الصدف - يضيف ذات المصدر - أن أغلب هؤلاء المناضلين كانوا يتحدرون من الوسط القروي والذين كانوا يرون بأن المغرب لا يمكن أن يكون دولة عصرية وديمقراطية إلا من خلال قوانين عصرية ومنفتحة على كل التجارب والطاقت، واعتماد العمل المشترك مؤمّن بحق الاختلاف فكانت النواة الأولى لظهور ظهير الحريات العامة أولاً في نونبر 1958 ثم تأسيس الحركة الشعبية كحزب شعبي يتسع لكل المغاربة من مختلف الطبقات والمستويات لخلق تعبئة شاملة للدفاع عن المؤسسات وفوايت الأمة المغربية، والدفاع عن المغاربة أينما كانوا خاصة الذين يعيشون على الهامش في البوادي والأرياف، وكانت الحركة الشعبية أول حزب، وبدون مبالغة مارس العمل السياسي عن قرب مع المواطنين وحاول الوقوف على حاجياتهم وتضمينها في برامجهم للدفاع عنها داخل المؤسسات المنتخبة والدفاع عنها وبلورتها إلى مشاريع تنموية ملموسة والتي كان لنا الشرف في تحمل مسؤولياتها، هذه المسؤولية ولله الحمد قد تحملناها بتفانٍ ومسؤولية رغم الهزات والضربات التي تلقاها حزب الحركة الشعبية على امتداد تاريخه والتي كانت، كما نأتينا من خصوم أفراداً ومؤسسات كانت تاتينا كذلك من الأصدقاء، وهذا قدرنا لأن الذي يتحمل المسؤولية عليه كذلك أن يتحمل بتناجعة كل المضاعف وأن يتحمل المساعلة والمحاسبة والتقد.

المشاركة السياسية المسؤولة

وأضاف أن الحركة الشعبية كانت دائماً تعمل وفق العمل السياسي الهادف والمسؤول في الحكومة وفي المعارضة، لكونها تؤمن بحق الآخر في الاختلاف والتعبير عن رأيه في الوقت الذي كان البعض يرى فيها حركة سياسية تشكل خطورة كبيرة في البلاد لا شيء إلا لأنها اخترت التغلغل وسط السطاء والفلاحين والمهجرين من أبناء أمتنا والرهان على هذا، مضيافاً أن هؤلاء حاولوا التقرير من قوة الحركة الشعبية وتقسيمها إلى حركات سياسية أخرى، لكن - يستطرد محدثاً - سرعان ما اغتنم الحركيون النقلة

الواقع والمستقبل

وأشار عضو المكتب السياسي إلى أنه إذا كان جانب التنظيم الأقليمي والعمودي قد أخذ من مسار الحركة الشعبية وقتاً طويلاً، فإنه يعتقد بأن عليها أن تتجاوز هذا الإشكال لتعتمد فرصة المؤتمر الوطني القادم كمحطة سياسية مهمة واعدة مع التاريخ لإعطاء صورة أخرى مغايرة، والعمل على محاولة الخروج به قويا بهياكل مسؤولة ومنتخبة بشكل ديمقراطي في احترام لإرادة مناضليها، و مترجمة الرغبة الملكية الرامية إلى ديمقراطية الأحزاب المغربية وجعلها تلعب دورها الأساسي في تاطير المواطنين، نكورا وإثنا كما هو منصوص عليه في دستور المملكة وكذا تخليق المشهد السياسي بعد المحاولات البائسة لتخريبه وإبعاد المواطنين عنه، مؤكداً على اعتبار المؤتمر المقبل، محطة ووقف أساسية لتقييم عملنا وأدائنا والنتائج المشرفة التي حصلنا عليها في الاستحقاقات الأخيرة بالنسبة للفرقتين التشريعتين وبالنسبة لمجالس المقاطعات والغرف، ولابد لنا

في المؤتمر القادم من الوقوف كذلك على ممكن الخلل للنهوض بالحزب وبهياكله وبمؤسساته الموازية وبإعلامه ليكون قويا ومناقساً، ونافذاً في المجتمع المغربي، ومعبراً عن مشاكله لا عن آراء مسؤوليه، وعلينا كذلك أن نتغلغل في عمق المجتمع المدني ونسججه المجتمعي وخلق فضاءات مفتوحة للنقاش العمومي والتنسيق مع كل الأحزاب السياسية التي تقاسمنا نفس التوجه والرؤيا من أجل خلق قطب ليبرالي قوي في المغرب له القدرة على تعبئة شركائنا خارج الحدود للدفاع قضائياً الوطنية وعلى رأسها وحدتنا الترابية الغير قابلة للتجزئة والدفاع عن فرص الاستثمار والحد من ظاهرة البطالة في صفوف الشباب المغربي الذي بات يحمل أعلى الشواهد والدبلوماسية وتعزيز المكاسب التي حصلت عليها المرأة المغربية من خلال مدونة الأسرة وتمتعها بشراكة واسعة في هياكل الحزب وفي الاستحقاقات السياسية المقبلة.

ولا يمكن كذلك إلا أن أسجل بإيجابية - يوضح ذات المصدر - التحول النوعي في مسار استراتيجية الحزب خلال السنوات الأخيرة والذي يتحرك أفقياً على مستوى حلفائه وشركائه السياسيين من أجل خلق قطب سياسي موحد يجمعه تدبير العديد من الملفات خارج ودخل المؤسسات كما يتحرك عمودياً على مستوى أمنيته العام في المحافل الدولية ومن خلال استثمار العلاقات الشخصية لخلق قناة دبلوماسية موازية قادرة على لعب دور فعال إلى جانب الدبلوماسية التقليدية المغربية، قائلًا إن هذا ليس يعزى على الحركة الشعبية في المستقبل نظراً لغناها بطاقتها وفعاليتها التي علينا تأهيلها لتحمل المسؤولية بعدنا وضمان استمرار هذا الحزب بتجديد نخبه السياسية مؤمّنين بحق الاختلاف.



الحركة الشعبية تعتمد مقاربة تشاركية مبنية على الأولويات وتطوير الكفاءات